

## قانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٨

بربط موازنة الهيئة المصرية العامة للبتروول

للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

قدرت جملة موازنة الهيئة المصرية العامة للبتروول للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٩٥٨.٤٩٥٤٩.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعمائة وثمانية وخمسون ملياراً وتسعة وأربعون مليوناً وخمسمائة وتسعة وأربعون ألف جنيه) .

### ( المادة الثانية )

قدرت التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٧٢٤.٧٤٣.٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعمائة وأربعة وعشرون ملياراً وأربعة وسبعون مليوناً وثلاثمائة وثمانية آلاف جنيه) موزعة كالتى :

أجور بمبلغ ١.٧٤٦٦٦.٠٠٠ جنيه .

باقى التكاليف والمصروفات بمبلغ ٧٢٢٩٩٩٦٤٢.٠٠٠ جنيه .

### ( المادة الثالثة )

قدرت الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٧٥١٩٣٢٨٨٥.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعمائة وواحد وخمسون ملياراً وتسعمائة واثنان وثلاثون مليوناً وثمانمائة وخمسة وثمانون ألف جنيه) منها مبلغ ٨٩.٧٥٣٨٧.٠٠٠ جنيه إعانات .

( المادة الرابعة )

قدر صافى ربح العام للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٢٧٨٥٨٥٧٧٠٠٠ جنيه  
(فقط وقدره سبعة وعشرون ملياراً وثمانمائة وثمانية وخمسون مليوناً وخمسمائة وسبعة وسبعون  
ألف جنيه) منه مبلغ ٢٥٠٧٢٧١٩٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

( المادة الخامسة )

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٢٠٦١١٦٦٦٤٠٠٠ جنيه  
(فقط وقدره مائتان وستة مليارات ومائة وستة عشر مليوناً وستمائة وأربعة وستون  
ألف جنيه) موزعة كالاتى :  
استخدامات استثمارية بمبلغ ١٥٦٣٠٠٠٠٠٠ جنيه .  
تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٠٥٩٦٠٣٦٤٠٠٠ جنيه .

( المادة السادسة )

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٢٠٦١١٦٦٦٤٠٠٠ جنيه  
(فقط وقدره مائتان وستة مليارات ومائة وستة عشر مليوناً وستمائة وأربعة وستون  
ألف جنيه) موزعة كالاتى :  
إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١١٠٩١٠٥٠٥٠٠٠ جنيه .  
قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٩٥٢٠٦١٥٩٠٠٠ جنيه .

( المادة السابعة )

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون  
جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

( المادة الثامنة )

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية  
إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

( المادة التاسعة )

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

( المادة العاشرة )

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٨ .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويعمل به كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شوال سنة ١٤٣٩ هـ

( الموافق ٢٧ يونية سنة ٢٠١٨ م ) .

**عبد الفتاح السيسى**

## مشروع موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	بيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	بيان
<b>الإيرادات:</b>					
٤٩.٣٩٩٤٢...	٦٤٥٣.١٩٥٩...	مجموعة (١) إيرادات النشاط	١٥٩٥٨٨٨٦٥...	٢.١٩٤٤١٢٥...	التكاليف والمصروفات:
١١.١٤٧٧٣٢...	٨٩.٧٥٣٨٧...	مجموعة (٢) منح وإعانات	٨٩.٠٤٨...	١.٧٤٦٦٦...	مجموعة (١) خامات ومواد وقود وقطع غيار
٢٢٣٩.٩٤...	٢٧٦.٩٧...	مجموعة (٣) إيرادات استثمارات وفوائد	٦٩٣١١١٦...	٩٣٧٨٤٥.٥...	مجموعة (٢) الأجرور
١١٥٤٣٥٩٩...	١٤٧٩٤٥٦٩...	مجموعة (٤) إيرادات وأرباح أخرى	٢٩٩٩٨.٦...	٣٧٤٤٣.٧٦٥...	مجموعة (٣) المصروفات
٦١٣٩٧.٣٦٧...	٧٥١٩٣٢٨٨٥...	<b>جملة الإيرادات</b>	٥٢.٧٥٩٤٧...	٥٢٨٤.٢٤٧...	مجموعة (٤) مشتريات بضائع بغرض البيع
			٥٨١٨٤٦.٨...	٧٢٤.٧٤٣.٨...	مجموعة (٥) أعباء وخسائر
			٢٨٩١١٨٥٨...	٢٥.٧٢٧١٩...	<b>جملة التكاليف والمصروفات</b>
			٣٢١٢٤٢٩...	٧٧٨٥٨٥٨...	<b>أرباح العام:</b>
			٣٢١٢٤٢٨٧...	٢٧٨٥٨٥٧٧...	أرباح موزعة (فائض حكومة)
			٦١٣٩٧.٣٦٧...	٧٥١٩٣٢٨٨٥...	أخرى
					صافي ربح العام
					<b>جملة الموازنة التجارية:</b>
					<b>الاستخدامات الرأسمالية:</b>
					استخدامات استثمارية
					تحويلات رأسمالية
					<b>جملة الاستخدامات الرأسمالية:</b>
					<b>إجمالي الموازنة:</b>
١٠٥٢٦٣٤٧٢...	١١.٩١.٥.٥...	إيرادات وأسماوية متنوعة	٨١٥١...	١٥٦٣...	
٨.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٩٥٢.٦١٥٩...	قروض وتسهيلات ائتمانية	١١٣١٨١٩٦٢...	٢.٥٩٦.٣٦٤...	
١١٣٢٦٣٤٧٢...	٢.٦١١٦٦٦٤...	<b>جملة الإيرادات الرأسمالية</b>	١١٣٢٦٣٤٧٢...	٢.٦١١٦٦٦٤...	
٧٢٧٢٣٣٨٣٩...	٩٥٨.٤٩٥٤٩...	<b>إجمالي الموازنة</b>	٧٢٧٢٣٣٨٣٩...	٩٥٨.٤٩٥٤٩...	

\* يتضمن مبلغ ٢٥٦.٣ مليون جنيه ضرائب مستحقة على الشريك الأجنبي .  
\*\* يجوز بموافقة وزير المالية زيادة كل من التكاليف والمصروفات والإيرادات للهيئة لمواجهة الزيادة في نفقات التشغيل وما يمكن إيجابياً على نتائج أعمال الهيئة وما يزول للخزينة العامة .